الفصل الثامن

الخاتمة وما يتعلق بها من النتائج والتوصيات

٨,١ النتائج

بعد ما قام به من البحث والدراسة وتحليل القضايا والتقارير في هذا الموضوع فإنه قد توصل بحمدالله تعالى إلى النتائج التالية:

١. أن الشريعة الإسلامية تتمتع بمميزات قيمة وصفات جميلة بحيث لا يمكن وجود أي تشريع يماثلها، من ذلك كونها شاملة لجميع جوانب الحياة، وأنها كاملة لا نقص فيها، وأنها صالحة لكل وزمان ومكان؛ حيث يمكن تطبيقها وتنفيذ حدودها في كل زمان وفي كل مكان وعلى أي شخص. كما أنها عادلة في أحكامها وصادقة في أخبارها.

٢. أن مصطلح الشريعة شامل لكل ما جاء به الدين، بما في ذلك الإيمان، والإسلام والإحسان وأركانها والأحكام التي تتعلق بالأسرة، ووجوب الحكم بما شرعه الله تعالى، من أجل هداية الناس إلى الأحسن والأفضل في شؤون حياتهم كلها، من الاعتقادات والعبادات والمعاملات المالية، والمدنية، والجنائية من ذلك الحدود، والتعزيرات وغيرها.

٣. أن الحكم بما أنزل الله تعالى من الواجبات الدينية، وأن العدل لا يمكن ان يتحقق إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية بمعناها الحقيقي.

٤. أن المقصد الأساسي من تشريع الحدود هو حفظ الضروريات الخمس التي هي الدين والنفس والعقل والنسل والمال. فمقصود تشريع حد السرقة هو حفظ المال من اعتداء المعتدين وعدوانهم، لكون المال أحد الضروريات الخمس التي جاء الإسلام لحمايتها.

٥. لقد توصلت الدراسة أيضاً إلى جهود حكام الولايات الشمالية –على رأسهم حاكم ولاية زمفرا باعتباره أول من قام بإعلان تطبيق الشريعة في ولايته– في تطبيقهم للشريعة الإسلامية على الرغم من وجود المعارضات القوية من قبل من لا يعجبه تطبيقها إما لدافع ديني وإما لدافع سياسي.

٦. أن الشريعة الإسلامية ليست أداة يستخدمها البعض لتحقيق أهدافهم السياسية أو العرقية أو غيرها؛ وإنما هي دين وعبادة؛ فيجب تطبيقها بإخلاص واحتساب الأجر من الله تعالى كما يجب الاقتداء في تطبيقها بالنبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين المهديين من بعده، كما أوصى أمته بذلك.

٧. أن القانون الجنائي الإسلامي المعمول به في الولايات الشمالية يتوافق في أغلب المسائل مع الفقه الإسلامي، وخاصةً الفقه المالكي.

٨. أن المحاكم الشرعية الشمالية قامت بتطبيق الحدود بشكل يتوافق مع القانون الجنائي الإسلامي والفقه الإسلامي في أغلب الجوانب.

٩. توصلت الدراسة إلى عدد من العوائق والعقبات والصعوبات التي تمنع تطبيق الحدود الشرعية في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا وهذه العوائق تتمثل في العوائق الدينية والعوائق السياسية، والعوائق الاقتصادية والعوائق القانونية، ولعبت كل من هذه العوائق دوراً كبيراً في عدم نجاح تطبيق الشريعة بشكل جيد. كما توصلت الدراسة إلى عدد من الحلول المقترحة لهذه العوائق.

١٠. إن العوائق الدينية يمكن حلها عن طريق القيام بالتوعية ونشر محاسن الإسلام في المجتمع والتخلق بالأخلاق الفاضلة حتى في التعامل مع غير المسلمين. مع ضرورة التزام العدل وتجنب الظلم والجور عند الحكم سواء بين المسلمين أو بين المسلمين والكفار أو بين الكفار بعضهم مع بعض عند تحاكمهم للحاكم المسلم.

١١. إن من أهم الحلول للعوائق السياسية إخلاص النية في تطبيق الشريعة، واتباع سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، والتمسك بأسباب النصر والتمكين وهي نصرة الله تعالى والقيام بما أوجبه على عباده من صلاة وزكاة وأمر بمعروف ونهي عن منكر وغير ذلك من واجبات الشريعة الإسلامية. وتجنب الحكام تطبيق الشريعة من أجل تحقيق أغراضهم السياسية لا من أجل إقامة حكم الله في الأرض.

١٢. إن الحل المقترح لمعالجة العوائق الاقتصادية قيام الحكام بوضع الخطوات اللازمة التي من شأنها تيسير المعيشة لسكان الناحية من أجل تأمين حياتهم، من ذلك السعي في معالجة الفقر والبطالة ويمكن ذلك عن طريق تطبيق نظام فريضة الزكاة التي هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وهي من أهم دعائمه المالية والاقتصادية، كما تعد من أهم موارد الدولة الإسلامية. كما يجب على المسؤولين القيام بجميع الإجراءات التي من شأنها الحد من الفقر من ذلك تخصيص بعض الإستثمارات للمشروعات التي تهم الفقراء, مثل مشروعات الضروريات والحاجيات حتى يتحقق الأمن الغذائى لهم. وكذلك القيام بوضع بعض الضرائب والرسوم عن المشروعات التي لها علاقة بضروريات وحاجات الفقراء، وذلك لتخفيض أسعارها عليهم، إضافة إلى إيجاد فرص العمل للعاطلين من الفقراء لتحويلهم إلى قادرين عل الكسب بدلا من أن يكونوا عالة على الناس والمجتمع والحكومة.

١٣. إن العوائق القانونية يمكن حلها عن طريق إزالة الشبهات ودعاوى بعض القانونيين من أن تطبيق قوانين العقوبات الإسلامية ما هو إلا عوْد إلى الجاهلية الاجتماعية الأولى. فيجب على الحكام المسلمين المسارعة إلى إزالة هذه الشبهات، كما يجب على العقلاء من القانونيين المسلمين تنبيه الذين وقعوا في مثل تلك الشبهات إلى الخطأ الذي وقعوا فيه خلال تقييمهم للشريعة الإسلامية.

١٤. إن من الحلول الفعَّالة العوائق القانونية أيضاً وجود القضاة المؤهلين الذين يمتازون بالنزاهة والكفاءة فيجب أن تتولى الدولة اختيار هؤلاء القضاة بواسطة السلطة القاضائية بشكل دقيق ويكون ذلك مبنياً على مبدأ الكفاءة والنزاهة ومؤهلات ضرورية تتوفر لدى القاضي قبل اختياره.

٨,٢ التوصيات

توصي هذه الدراسة إلى الآتي:

١. ضرورة قيام الحكام في الولايات الشمالية المسلمة بتطوير القانون الجنائي الإسلامي ليتوافق بشكل كلي مع الفقه الإسلامي.

٢. وجوب اتباع جميع الخطوات اللازمة المقررة في الفقه الإسلامي عند النظر في القضايا المعروضة في المحاكم.

٣. ضرورة تنفيذ الأحكام الصادرة في المحاكم الشرعية بدلاً عن التطبيق بلا تنفيذ.

٤. ضرورة إجراء مزيداً من البحوث والدراسات العلمية في هذا المجال؛ وخاصةً من الناحية التطبيقية.